

الإخبار

■ **باسم التحرير** - **الصدر المسووب**، **ابراهيم العيب**

■ **بالث برس التحرير** - **بنار ابي صعب**

■ **محرر التحرير** - **ميفيق قانوجو**

■ **محاسن التحرير** - **محمد زابيب** **حسن عابيلف** **ايلى صبا** **امه اللادري**

■ **صادرة من شركة اخبار بيروت**

■ **المكانت بيروت** - **فردات** - **فيلم دويات** - **سنتر كونكورد** - **الطاقم السادس**

■ **تلغرافس** - **01759500** **01759597**

■ **ص.ب 113/5963**

■ **المنشآت**

■ **الوكيل الصحري** **ads@al-akbar.com** **01759500**

■ **التوزيع**

■ **شركة الالوك** **15-01/666314-01** **82/838381**

■ **الموقع الإلكتروني**

■ **www.al-akbar.com**

■ **صفحات التواصل**

■ **f**

■ **/AlakbarNews**

■ **t**

■ **@AlakbarNews**

■ **alakhbarnews-paper**

الأردن... ما بعد حكومة الرزاز

محمد فرج *

بعد أن تم إسقاط حكومة هاني الملقى، والإعلان عن تكليف عمر الرزاز بتشكيل الحكومة الجديدة، وتصريحه الواضح بسحب مشروع قرار ضريبة الدخل، توقفت الاحتجاجات في الأردن. هل انتهى كل شيء؟

كانت النقابات قد أطلقت دعواتها للإضراب بمطلب واحد؛ وهو إسقاط مشروع قرار ضريبة الدخل، وهذا ما قد تحقق، كما أنها غير مستعدة لقيادة حراك اجتماعي واسع وشامل المطالب.
التنظيمات والحركات السياسية التي شاركت منذ اليوم الأول في الاحتجاجات قُلبت من توسع قاعدة الاحتجاج في الأيام الأخيرة، وفقدان السيطرة عليها بالحد الأدنى. الجهات المتصارعة في الدولة مع الفريق الليبرالي انتابها القلق نفسه، ففصلت وضع نقطة نهاية للاحتجاجات. جناحات أخرى في الدولة ارتأت إيقافه برسم اجتماع مئة، على اعتبار أن الرسالة المطلوبة قد وصلت إلى العتبات المناحة لدفع المزيد من المساعدات. هي إذن محطة استراحة مالت إليها جميع الأطراف، ولكن أي منها لا يملك دليلاً واحداً على أن الأردن عبر الأزمة، ولا أن الناس الذين نزلوا إلى الشوارع قد حُلت مشاكلهم أو على الأقل في طريقها جيداً إلى ذلك؛

لا تفضل النقابات أو الأحزاب السياسية أو الحركات الناشئة، مهما تمكنت من استقراء لسياسة الرزاز، المبادرة للاحتجاج مجدداً الآن، لا لشيء إلا لتجنب نهمة المحاكمة على النواب، ولكنها في حالة ترقب حقيقية لما سيصدر عن الحكومة الجديدة، في المرحلة القادمة كلما انتقلت تصريحات الحكومة من الشعارات إلى الإجراءات العملية سوف تتضح ملامح الاشتباك الاجتماعي أكثر.

في كل الأحوال؛ ما ينطبق على تكتيكات السياسة، لا ينطبق على البحث والإعلام، الذي يمتلك الحق في التعبير عن الاستقراء مسبقاً، ولفت الانتباه للخيارات الممكنة، والإجراءات المتوقعة. بمعنى آخر؛ من حقنا هنا أن نحاكم السياسة التي نتوقع أن ينتهجها الرزاز، والتي نعرفها عنه في أدبياته المنشورة، ولقائاته الصحافية السابقة، وتصريحاته مؤخراً من موقعه كرئيس للحكومة.

الربيع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية، من تشردم سيادي عربي إلى تكتل سيادي عربي.
ينفق الرزاز نظرياً مع «إجماع واشنطن» في اعتبار القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للاقتصاد، وتكون الدولة مسؤولة عن حماية البلاد من التضخم وفق سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة الخارجية، وخصخصة القطاع العام (على طريقة مختلفة عن زواج الإمارة والتجارة). كما أنه يعتقد أن الطريقة الأسلم لتنمية الأرياف يكمن في تهيئتها كبنية صالحة للاستثمار

والأعمال، وفي سياق ذلك يجري دمج سكان الأرياف في بيئات العمل هناك، بدلاً من هجرتهم إلى المدن بحثاً عن فرص عمل. النقد الأساسي الذي قدمه الرزاز في ورقته لإجماع واشنطن، يتعلق بالنسق السياسي وعدم التركيز على شرعية الأنظمة واستقلال السلطات. اعتماداً على كل ذلك يمكن اختصار إیراداتها الريمعة أكثر من الإيرادات الضريبية، وغير مضطرة للكشف عن إيراداتها واليات إنفاقها (الإيرادات سر من أسرار النظام)، ويتغول فيها الأمن على السلطة التنفيذية، وتتغول الأخيرة على السلطة التشريعية، كما أن الأفراد يبحثون عن رضا الحاكم، للحصول على حصة أكبر من المنفقات. كل ذلك براي الرزاز حول الدول العربية من دول إنتاجية إلى دول تخصصية، استكمل مشوراها في الريمع عبر مشروع خصخصة مشو، لم يدفع باتجاه المزيد من المنافسة، وإنما بقي محصوراً في حين زواج الإمارة والتجارة، فتشكل قطاع خاص زبائني مستفيد من نمط ذلك أنجب قطاعاً خاصاً احتكاريًا، لا تدخل معه منشآت جديدة إلى الأسواق، ولا تغادر منه المنشآت التي فقدت قدراتها التنافسية، أو بمعنى آخر تلکم

براي الرزاز حول الدول العربية من دول إنتاجية إلى دول تخصصية، استكمل مشوراها في الريمع عبر مشروع خصخصة مشو، لم يدفع باتجاه المزيد من المنافسة، وإنما بقي محصوراً في حين زواج الإمارة والتجارة، فتشكل قطاع خاص زبائني مستفيد من نمط ذلك أنجب قطاعاً خاصاً احتكاريًا، لا تدخل معه منشآت جديدة إلى الأسواق، ولا تغادر منه المنشآت التي فقدت قدراتها التنافسية، أو بمعنى آخر تلکم التي تعفت؛
الوصفة التي يقدمها الرزاز في ورقته للانتقال من الريمع إلى الإنتاج تعتمد على برنامج من سبع نقاط أساسية؛ التحول الديمقراطي، حاكمية رأس المال العام، من الاقتصاد الريعي إلى الانتشور، ولقائاته الصحافية السابقة، والتصريحات من عنصر بشري خلاق، من محاصصة

في تجربة الإمارات العربية المتحدة والريادة والمنافسة، ولكنه لا يقدم الحلول اللازمة للحفاظ على القطاع الخاص المحلي، وكيفية حمايته من المنافسة غير العادلة مع الشركات العالمية الأخرى، الأمر الذي يقلقنا من الأمن، وبذلك يمكن شطب الأردن من قائمة الدول الريمعية التي عانت بسبب المنفذ للانتباه هنا أن القطاع العام موردها الطبيعية، أو التي أصيبت بـ«المرض الهولندي».

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ

على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.



لا تضغط الشباب او الحركات الناشئة او الحركات الاحتجاج المبادرة إلى الخلل مجدداً(الك اشرف)

والريادة والمنافسة، ولكنه لا يقدم الحلول اللازمة للحفاظ على القطاع الخاص المحلي، وكيفية حمايته من المنافسة غير العادلة مع الشركات العالمية الأخرى، الأمر الذي يقلقنا من الأمن، وبذلك يمكن شطب الأردن من قائمة الدول الريمعية التي عانت بسبب المنفذ للانتباه هنا أن القطاع العام موردها الطبيعية، أو التي أصيبت بـ«المرض الهولندي».

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ

على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ

على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ

على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

في المؤتمر الصحافي الأخير وحّه الرزاز رسالة واضحة مفادها أن القطاع العام يجب أن يتطور، وهذا توجه سليم لو جردناه من الخطة متوسطة وبعيدة المدى في ذهن الرئيس، فخطة دمج المؤسسات ورسائل الطمأنة بالحفاظ على جميع العاملين، هي الخطوات الأولى لتقليص القطاع والاستمرار في عزل الدولة عن أي نشاط إنتاجي، والأكتفاء بجسم بيروقراطي تنفيذي خدمي بالخدمات بعيداً عن الإنتاج، والمؤسسات التي تقدم ريعاً اقتصادياً للدولة ملوكة لشركات أجنبية، إذن أين لتسهيل مهمات قطاع الأعمال، لا أكثر.

المتسق مع متطلبات السوق. السوق القائم المرتهن للشركات العالمية يتطلب مهمات تنفيذية وتقنية محددة وإدارية لا تمكن أصحابها من ابتكار ما يلزم لمنافسة، إنها تكفي لمنافسة الفرد في الحصول على وظيفة في السوق القائم، ولكنها لا تكفي لإنتاج ما يلزم لدخول السوق كشرركات محلية منافسة، لذلك تعود الأولوية هنا إلى الصراع التاريخي بين أكاديميي «الحرس القديم» والأكاديميين الجدد، هل نعلم أبناءنا كيفية إنتاج جهاز حاسوب أم نعلمهم التطبيقات الحديثة المنخثة عالمياً والمستخدمة بخرافة في الأسواق العالمية، سوقنا وسوق غيرنا؟

في السياسة، يخشى الأردنيون من دعابات التحول الديمقراطي بعد أحداث همة نيسان، حيث أن المطالب الاقتصادية الأساسية بيعت بشعارات الانفراج الديمقراطي والميثاق الوطني وإعلان التعددية الحزبية في البلاد. إن كل تنازل سياسي قدمته الدولة الأردنية في الداخل، أصبح محل شبهة اقتصادية عند الأردنيين، حيث يتزامن «الإصلاح السياسي» مع الاستمرار في الخراب الاقتصادي. بعد التعرض للازمات

الاقتصادية يجري تكثيف الحديث عن الحوار مع الأحزاب، وتنميتها سياسياً، والمخصات الإلكترونية لإشراك المجتمع في الحوار والقرارات، وتطوير منظمة استقبال الشكاوى من المواطنين، وعادة ما يكون ذلك امتصاص للآزمة الاقتصادية التي تصر الحكومات على الاستمرار فيها.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرزاز، ليس هنالك أكثر من رسائل طمأنة مطلوبة بعد موجة الاحتجاجات؛ تخفيض الجمارك على سيارات الهايبرد، والبحث في الرواتب التقاعدية للوزراء، والحفاظ على العاملين في القطاع العام حتى بعد الدمج، ومرآجة العبه الضريبي على المواطن مع التأكيد على أهمية أن يتحمل الجميع الظرف الصعب الذي تمر به البلاد، وتسهيل المعاملات البيروقراطية المعقدة لمرضى السرطان، وتخفيض 130 مليون دينار من النفقات الحكومية، والكشف عن معادلات تسعير النفط. وفي ذلك

إشارات لمزيد من الشفافية لإقناع المواطنين الأمر الذي لا يعني التراجع عن النهج الاقتصادي، وإنما تحسين شروط العيش معه.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرزاز، ليس هنالك أكثر من رسائل طمأنة مطلوبة بعد موجة الاحتجاجات؛ تخفيض الجمارك على سيارات الهايبرد، والبحث في الرواتب التقاعدية للوزراء، والحفاظ على العاملين في القطاع العام حتى بعد الدمج، ومرآجة العبه الضريبي على المواطن مع التأكيد على أهمية أن يتحمل الجميع الظرف الصعب الذي تمر به البلاد، وتسهيل المعاملات البيروقراطية المعقدة لمرضى السرطان، وتخفيض 130 مليون دينار من النفقات الحكومية، والكشف عن معادلات تسعير النفط. وفي ذلك

إشارات لمزيد من الشفافية لإقناع المواطنين الأمر الذي لا يعني التراجع عن النهج الاقتصادي، وإنما تحسين شروط العيش معه.

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرزاز، ليس هنالك أكثر من رسائل طمأنة مطلوبة بعد موجة الاحتجاجات؛ تخفيض الجمارك على سيارات الهايبرد، والبحث في الرواتب التقاعدية للوزراء، والحفاظ على العاملين في القطاع العام حتى بعد الدمج، ومرآجة العبه الضريبي على المواطن مع التأكيد على أهمية أن يتحمل الجميع الظرف الصعب الذي تمر به البلاد، وتسهيل المعاملات البيروقراطية المعقدة لمرضى السرطان، وتخفيض 130 مليون دينار من النفقات الحكومية، والكشف عن معادلات تسعير النفط. وفي ذلك

إشارات لمزيد من الشفافية لإقناع المواطنين الأمر الذي لا يعني التراجع عن النهج الاقتصادي، وإنما تحسين شروط العيش معه.

19 الإخبار راي

لا يمكن حل مشكلة بالذهنية نفسها التي أنتجتها أصلاً، الدوامة التي تغرق بها الحكومة الجديدة هي ذاتها التي علقت بها الحكومات السابقة، وهنا لا تعني النوايا شيئاً؛ مزيد من الاستغناء عن دور الدولة في الإنتاج هو السبب الرئيس الذي يحول موظفي القطاع العام إلى «مستفيدين من الربيع»، والقطاع الخاص المحلي لا يمكن أن ينمو دون تدخل حقيقي من الدولة في التشريعات الحامية له، وتوفير الدعم المالي للمشاريع الناشئة، وتبعاً لذلك يعجز تخفيض النفقات عن أن يكون بديلاً من المزيد من الإيرادات الضريبية. تنمية المحافظات عبر المشاريع الاستثمارية لم تجلب إلا الويل للسكان المحليين، كما جرى في تجارب الهند والمكسيك، عندما حولت الشركات الزراعية الكبرى الفلاحين إلى موظفين إنتاجيين تحت سطوة المواد السامة، لقد انتحروا حقاً، ليس ذلك تعبيراً مجازياً...

التغني بتمودج دبي إنما هو استخدام الريمع لاستقطاب الاستثمار، وهذا لا يعني دخول الإماراتيين السوق، بقدر تحويل بلادهم إلى سوق، فالإكتفاء الذاتي والإنتاج الداخلي الذي لا يروق للرزاز هو المنتج الأول لدخول الأسواق أو القدرة على دخولها كما جرى في حالة أوروبا أو إيران وسوريا في الشرق (من ناحية القدرة على دخول الأسواق بما تنتج داخلياً).

سياسياً، لم تكن رسائل الشكر للخليج ووعود مشروع ناقل البحرين إلا استمراراً للنهج نفسه؛ الاعتماد على المنح الخليجية، والاستمرار في قبول الضغط السياسي الناجم عنها، والاستمرار في العلاقة مع الكيان الصهيوني.

المزيد من إقصاء الدولة اقتصادياً، والمزيد من محاصرة القطاع العام، ورسائل الود للخليج، وعدم تسامح سفير أردني في إيران، وتدني نظريات الديمقراطية العربية القطرية، كل ذلك يتوافق مع بنود صفقة القرن، في إطار تحويل مؤسسات الدولة في الأردن إلى هيئات تتوافق سياسياً واقتصادياً مع دور الأردن القادم في المدن الخليجية -الإسرائيلية.

حكومة الرزاز سوف تستكمل نهج سابقاتها، ولكن الأردن بعدها لن يكون كما قبلها.

* كاتب أردني

اللاوطنية والسعي إلى محاربة الفساد بما تملكه من وسائل كفضح الاسيد وانتهاكاتهم لضوابط العمل على تحسين أوضاعهم بما أنهم العصب الرئيسى للإنتاج، والزيادة في منح التقاعد التي تعتذر هزيلة أو شبه منعدمة، ما يذكرنا بحال البروليتاريا في القرن 19، كما نؤكد على الدور الذي تقوم به المرأة كجزء لا يتجزأ من التخلفيات والتي تتعرض لانتهاك

مقاربة الخصخصة بمخاطة فوبيا تهود القطاع الحساس ولا يستفيد من ذلك سوى مجموعة من البورجوازيين واللوبيات، فمأثرة بتضرر هائل لشهده طبقة الكادحين، فالمشكل يكمن أساساً في غطرسة اسيد العمل المحتمين بظل السلطة الداعمة لهم والمسئلة للاستثمارات. وهنا وجبت موازنة الكفة، فمن الأجدر تطوّر القوّة العاملة والتحول من موقع الضحّة إلى موقع أخذ القرار بما أنّها تمثل الأغلبية.

إنّما حسب ما تتفوّقه به الحكومة «لا تملك غازاً ولا بترولاً، والنفوسات والحديد قاربا على الانتقاء»، لعلّنا نرى قوة بدعامة كبيرة قادرة على الإنتاج والتطوير وخاصة إذا شجعت الدولة على البحث العلمي، لذلك فإنّ على البروليتاريا مواجهة القرارات

هللر

تونس: هنأ أجل انحياز للتغيير الثوري

الدور الريادي وسدّ الثغر.

الحاجة إله تغيير نط الخطاب

تختفي في الأوساط الإعلامية والمداخلات الرمبانية مظاهر الخالطة، وخاصة إذا تعلّق الأمر بإصلاحات التي تسعى السلطات إلى إرسائها كقانون المصالحة والأمر المتعلّقة بالتنشغيل والقطاعات الحساسة كالصحة والتعليم.

اعضاء الحكومة يلجأون إلى مفردات مهذبة ومتنقعة مع حركات مدروسة للبدين في محاولة لاستمالة الأفراف وجلبهم إلى صفهم وتغيير رؤاهم السياسية ومحاولة إلهائهم بالمشاكل الاجتماعية من أجل إصرار مشاريع تزيد من غرق البلاد في الأزمتا. إنّما في هذه الفترة في حاجة ماسّة إلى قلبها خطاب ثوري مضاد يحمل في طبّياته طابع الصدق. على الأحزاب والتنظيمات اليسارية، رغم اختلاف رؤاهم، أن تلبّي نداء الشارع التونسي فتتخلّى عن منابر الدولة وتتشبّع خطابياً بلهجة بعيدة نقيض الأحزاب وتفكر إلى آراء تساهم في ضبط قراراتها ضمن المسار الصحيح، وبالتالي فهي تفكرت إلى أشخاص قادرين على أداء

الطغف، الضويه

أسامة جلالى

قد يشهد العالم العربي عودة قوية لصراع الأحزاب وخطاب الأيديولوجيا. تونس لم تكن بمنأى عن هذه التغييرات بما أنها كانت شقيقة إلى إعلان انتفاضتها في 14 كانون الثاني/ جانفي 2011 ولتصبح البلد العربي ذا النظام الديمقراطي النموذجي، أو بالأحرى البلد التحويليبرالي الأبرز في المنطقة العربية. هكذا بدأ العهد الجديد، حاملاً معه «مخططات غربية في سعي إلى تطبيعها على أراضينا».

كما بقال. لكن في حال، فإنّ الأحزاب اليسارية البارزة والمنظمات التي تؤدّي دور المعارضة لضمان توازن «خيارات الدولة» عرفت تحريفات وتعزّجات تتعاقب مع مبادئها ومساراتها، ما جعلها تفقد شيئاً من صديقيتها، فاهترت الثقة بها.